التي يكتسبها الجة من الفعل ومنها الحال في قولهم تلك هند مجردة لان تلك
في قوة اشير والتمييز في قولهم رطل زيتا اي والمصدر دال على الحدث الذي
هو جزء معنى الفعل ففيه رائحة من الفعل فهو يكفي الظرف سوا تقدم
او تاخر قوله ولكن لدفع توهم نشا من وصف القسم الثالث بما مر قوله اي غير
محفوظ النظم اعاد لفظ غير من نسخ حذف غير قوله وهو الزايد اي اللفظ
الزايد على ادا اصل المراد وقوله المستغنى عنه اي عن ادا اصل المراد
سوا كان متعينا او لا اه عبد الحكيم وكتب ايضا المستغنى عنه اي بالفائدة قوله
وهو الزيادة اي الزايد في من نسخ قوله بلا فائدة يلزم من كونها بلا فائدة
انها مستغنى عنها فليس في كلامه احتباك كما قيل قوله وسيعرف
الفرق بينهما هو ان الزايد في الحشو متعين كقوله واعلم علم اليوم
والامس قبله فلفظ قبله زايد قطعا والزايد في التطويل غير متعين كقوله
والفى قولها كذبا ومينا فالمين والكذب بمعنى واحد فيكون احدهما
زايدا قطعا لكن لا بعينه وهذا فرق من حيث اللفظ واما من حيث
المعنى فالحشو يكون مفسدا او غير مفسد والتطويل لا يكون مفسدا
وفي قوله الفرق دون ان يقول فرقا اخر نوع اشعار بان ما ذكره هنا ليس
فرقا يعتد به وذلك ان هذا الفرق انما هو بحسب المفهوم فقط لان ما ذكر
من المفهومين متساويان صدقا واما الفرق الذاتي الذي يعتد به في
بحث الاطناب فهو يفيد الفرق بينهما ذاتا وتباينهما صدقا على ما وقع
عليه الاصطلاح اه حبر وجعل التطويل في جانب الاختصار والحشو
في جانب التجريد لا يناسب الا الفرق الاتي مع اختصاره ومع مناسبته
للمصنوع هنا ومع انه المعتد به وكتب ايضا قوله وسيعرف الفرق اي
المعتد به الاصطلاحي وما تقدم تقريبي لغوي قوله وهو كون الكلام
الخ ينبغي ان يجعل متنا ولا يضعف التاليف نظرا الى ان مخالفة النحو
توجب صعوبة فهم المراد على المقتفي لقواعده ويمكن ان يقال هذا
القسم من التعقيد لم يوجد في القسم الثالث وكتب ايضا لعله حمل
التعقيد على انه مصدر عقد مبنيا للمفعول وصفا للكتاب فلذا هكذا قيل
فنبه بذلك لكن يرد ان التطويل ليس وصفا للكتاب فكان ينبغي تاويله
ايضا الا ان يقال تركه اتكالا على المقايسة تامل سم وكذا يقال في الحشو
وقد يقال تفسير الشارح الحشو والتطويل بالزايد يفيد حملهما على الحشو
والمطول به لا المعنى المصدري حتى يحتاج الى ان يؤولهما باولى به
التعقيد في الثلاثة في الاصل مصادر هذا وبنا المصدر من المجهول
لا يراه

ولا يراه المحققون دفعا للبس لانه يتبادر منه انه من المعلوم وفيه نظر بوجود
القرينة كما هنا اه قوله قابلا اختار في جانب الاختصار القبول وفي الاخر
الافتقار ايما الى ان الاحتراز عن الاجنبي اهم من الاحتراز عن
الاول واراد بالاختصار ما يقابل التطويل ليشمل الاطناب والايجاز
والمساواة ثم انه قدم في اللف الحشو على التطويل لكونه اهم في مقام بيان
موجب تغيير القسم الثالث وعكس ناظرها في النشر اهتماما بامر
الاختصار لان مؤلفه مختص وقدم ناظر التعقيد على ناظر الحشو رعاية
للسجع انتهى فنري قوله خبر بعد خبر يحتمل ان سكوته عن تجويز
الحالية من ضمير غير مصون بمعنى مغاير للمصون لان الخبرية اظهر
واقرب اولانه يوهم ان مغايرته للمصون مشروطة بعدم حظه فيوله
الاختصار مع انه ليس كذلك لانه في نفسه مغاير للمصون وان لم يلاحظ
ذلك حور انتهى سم قوله لما فيه الخ اي فني كلام المعلم وشرح يختلط قوله عما فيه
من الحشو لم يقل لما فيه من الحشو على طريقة ما قبله اذ لا يعلم حينئذ
ان المجرد عنه ما في الخلاف ما قبله لا يلزم فيه مثل ذلك فتامل اه سم
قوله ألفت الخ انما قال ذلك دون اختصرته مع انه اخصر للاشارة الى انه ليس
مطمح نظره اختصار القسم الثالث لانه دعاه اليه بل محط نظره تاليف
مختصر يتضمن ما فيه مما يحتاج اليه ويخلو عما يستغنى عنه اه سم
وكتب ايضا قوله الفت قال في الاطول ولا يخفى ان من تتمة دواعي تاليف
مختصر كونه انه كان عنده فوائد تختص به لم يسبقه بها احد فكان الانسب
ان يضمه الى ما ذكره الشارح بان يزيد واجتمع عندي فوائد كذا او كذا
الفت قوله يتضمن اي تضمنت كذا قوله ويشمل ليناسب الفعل قبله وبعده
قيل ويحتمل العكس ويؤيد الاول انه تاويل عند الحاجة وان الافعال
الماضية اكثر بل يمتنع العكس ان جواب لما يجب ان يكون ماضيا على
الاصح وكتب ايضا قوله يتضمن الخ عبر في جانب القواعد بالتضمن وفي جانب
الامثلة والشواهد بالاشتمال لان المتضمن جزء من المتضمن فقصد
ان القواعد متضمنة لانها جزء الكتاب والامثلة لما لم تكن ركنا من موضوعه
جعله مشتملا عليها فان الشيء قد يشتمل على ما هو زايد على اجزايه
الاصلية اه سم يس قوله حكمه اي حكم على كلي فانه كلية الحكم كون المحكوم
عليه كليا والضمير في ينطبق وجزئياته راجع الى الحكم الكلي ومعنى انطباقه
صدقه على اي الجميع وهو احتراز عن القضية الطبيعية واللام في ليتعرف لام
العاقبة وذكر هذا القيد لكونه ماخوذا في مفهوم القاعدة وما قيل من

Created with PDFsharp 1.2.1269-g (www.pdfsharp.com)